

وسلط تباين نيابي نيابي وافق مجلس الأمة أمس في جلسته الخاصة على قانون المناقصات العامة الجديد في مداولته الأولى حيث قرر النواب إحالة القانون إلى اللجنة المالية البرلمانية لمناقشة التعديلات الواردة عليه. وكانت الحكومة تقدمت بكتاب رسمي مهورا بتوقيع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد تطلب فيه تأجيل البت في القانون حيث قدمت تعديلات جوهرية على مواده. وخلال النقاش أكد النواب أن هذا القانون في حال إقراره سيكون لإيقاف العبث والفساد وانتهاك القوانين في أجهزة الدولة كما سيسهم في المحافظة على المال العام. وفي اتجاه مقابل حذرت الحكومة من إقرار القانون بصيغته الحالية مؤكدة ان إخضاع القطاع العسكري والنفطي لقانون المناقصات سيسهم في انتهاك سرية تلك الأجهزة كما أنه سيكون عاملا أساسيا في إيقاف خطة التنمية. وفيما يلي التفاصيل:

كتب: سامح عبد الحفيظ

## وسط تباين نيابي في إخضاع القطاعين النفطي والعسكري لرقابة «المناقصات»

# المجلس يقر المداولة الأولى لقانون المناقصات العامة

يخرج قابلا للتطبيق والتنفيذ ومن تم تستطيعون محاسبة الحكومة على عدم التطبيق. ● مرزوق الغانم (مقرر اللجنة): رفع التقرير من قبل اللجنة كان بناء على تكليف المجلس وهذا كله كان أمام مرأى ومسمع للحكومة وهذا يعكس نوعا من التخبط الحكومي - الحكومي، وطلبت الحكومة ان تكون مستعدة لهذه الجلسة، وإذا كان هناك خطأ حكومي فلا يجب ان يتحمله المواطنون وهناك ارقام توضح وصف الاقتصاد من خلال تقييم البنك الدولي هناك مؤشر على ان هناك ضعفا خاطئا، نحن في مكافحة الفساد متأخرون والنظام الحالي قديم وتم استهلاكه ولا يمكنني من خطة التنمية.

هذا القانون يعالج كل الأمور الخاطئة، فلماذا لم تطرح الحكومة رأيا في هذه الفترة السابقة واجتمعنا مع الاخ احمد الكليب انما الجهات المعنية الاخرى يجب ان تحضر من قبل الحكومة.

● علي العمير: المعلومات التي طرحها الاخ مرزوق الغانم هل طرحها بصفته رئيس اللجنة ام دوره؟

● عبدالعزيز الابراهيم: بنظرة بسيطة على بعض القوانين، أحيانا القانون يتحدث عن خطوط عريضة وليست تفصيلية، التي تذكر في المنكرة التفسيرية، ولا نحاسب على ما فعل السابقون، اذا هذا عناد فهذا موضوع آخر، واذا من المشروع فالتنمية ستوقف والقانون لن يحقق الغرض المنشود منه، وكل ما نطلبه هو جلسة مع الاخوان في اللجنة.

● صالح عاشور: هذه ثاني مرة الوزير يعترض بطريقة غير مقبولة، هذا المشروع هو مشروع حكومي معنى ذلك ان المشروع مدروس من كل جهات الحكومة، هذا مشروع الحكومة كيف يطلب الوزير سحب؟

● مرزوق الغانم: اللجنة استدعت الحكومة، وقدمنا رسالة واردة وطلبنا جلسة خاصة، المسألة مو عناد، نحن نسير وفق اللائحة وقرار المجلس وهذا قرار المجلس.

● صباح الخالد: استاذن المجلس في الحديث للاح احمد الكليب.

● احمد الكليب: رئيس لجنة المناقصات المركزية، الحكومة تقدمت بالمشروع منذ سنة 2000 وحركته في 2010 واجرى تعديلات عليه منذ 2010 الى المجلس الحالي، واستدعي كل الجهات لكن في المجلس السابق وليس الحالي، وما هو معروض اماننا اختلف مع ما قدمته الحكومة، ونطلب الاستماع الى تعديلات الحكومة، وليس هناك مبلغ الـ 500 دينار لكراسة الشروط للمشاركة، والمطلوب طلب من اتحاد المقاولين يطالبون بالتزيت فهم لهم دور، نحن لدينا ملاحظات لا بد من ابدائها وملاحظات بشأن البنك المركزي ومناقصاته، وبشأن الاستفادة من خبرات المستشارين، والعقود التدريبية، نحن نؤسس قانونا لخمسين سنة قادمة، فيجب ان نستجيب لطلب الحكومة.

لجنة المناقصات يقولون ما عندنا مانع على القانون والية اقرار هذا القانون يجب ان تكون رشيدة عاقلة دون مزايدات ولا نريد سلق المشروع، أرجو ألا يتم التصويت على هذا المشروع في مداولته الأولى وإعادة المشروع الى اللجنة.

● عبدالعزيز الابراهيم (وزير الكهرباء والبلدية): الحكومة اجتمعت بكل الجهات المعنية التي أبدت ملاحظات وقالت لن نستدعي، ونحن اصحاب الاختصاص اقمنها في القانون، وكذلك جهات النفط ووزارات الخدمات لم تستدع والبنك المركزي لم يستدع، ولهم ملاحظات وليست ملاحظة أو ملاحظتين، وأن من هذا المشروع خطة التنمية ستوقف فنرجو إعادة هذا المشروع للجنة واستدعاء الجهات المعنية، بحيث



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ محمد العبدالله



الرئيس احمد السعدون مترئسا للجلسة (متين غوزال)

تجعل كل سلطة ادارة القوانين لجهة واحدة وهي الادارة الفنية، وعمار الكويت يتعطل بسبب اجراءات الترسيمة، وكل المواد بحاجة الى اعادة نظر، القانون سيمنز الفساد، والصلاحيات توزع المناقصات بدون رقابة، فمناقصة وقيمتها 700 مليون دينار يشتري المناقص كراسة مناقصات بـ 50 دينارا، هل هذا معقول؟ لماذا لا نستعين بالمختصين ذوي الخبرة في هذا المجال؟! نريد عدم وجود وسطاء، المادة 21 بها اخطاء فادحة وستعود بنا الى المربع الاول، وستؤدي بنا الى المحاكم فهي تلامس تحتنا الى خبراء، وستتعطل التنمية في البلد، إذا تعطلت محطة ماء فلن يكون هناك إمكانية توفير البديل الا اذا تمت بمناقصة، فهل يجوز ان تصير المنطقة على الكهرياء أو الماء؟! لسنا في خصومة، ولكننا نريد اعمار البلد.

● صباح الخالد: كلام علي الدقباسي بان الحكومة لن تمثل الا على مستوى وكيل مساعد أؤكد أن الحكومة تحضر بدعوة كريمة من رئيس المجلس أو من نوب عنه، ومن المناسب جدا أن يكون هناك دعوة لكل جهات الحكومة، فهناك جهات الدفاع والعسكرية والصحة والأشغال وغيرها ويجب استدعاؤها.

● عبدالمجيد دشتي: حريصون على اقرار هذا القانون، لكن نرفض سلقه نريد قانونا جيدا وفق دراسة متأنية، الحكومة تطلب إعادة مشروع القانون الى اللجنة واللائحة منظمة عملية اقرار القانون لماذا نظهر أننا مختلفون على القانون؟! وعندنا طلب من اتحاد المقاولين يطالبون بالتزيت فهم لهم دور، نحن لدينا ملاحظات لا بد من ابدائها وملاحظات بشأن البنك المركزي ومناقصاته، وبشأن الاستفادة من خبرات المستشارين، والعقود التدريبية، نحن نؤسس قانونا لخمسين سنة قادمة، فيجب ان نستجيب لطلب الحكومة.

لجنة المناقصات يقولون ما عندنا مانع على القانون والية اقرار هذا القانون يجب ان تكون رشيدة عاقلة دون مزايدات ولا نريد سلق المشروع، أرجو ألا يتم التصويت على هذا المشروع في مداولته الأولى وإعادة المشروع الى اللجنة.

● عبدالعزيز الابراهيم (وزير الكهرباء والبلدية): الحكومة اجتمعت بكل الجهات المعنية التي أبدت ملاحظات وقالت لن نستدعي، ونحن اصحاب الاختصاص اقمنها في القانون، وكذلك جهات النفط ووزارات الخدمات لم تستدع والبنك المركزي لم يستدع، ولهم ملاحظات وليست ملاحظة أو ملاحظتين، وأن من هذا المشروع خطة التنمية ستوقف فنرجو إعادة هذا المشروع للجنة واستدعاء الجهات المعنية، بحيث



حوار بين فيصل الجبيني ود.فاضل صفر بحضور بدر الداوم



شعب المويزي ورياض العدساتي وشايع الشايع وبدر الداوم في حوار باسم



اسامة الشاهين ود.عادل الذمعي وعمار العمري ود.جمعان الحريش خلال الجلسة

● علي الدقباسي: هذا القانون صورة لبشاعة الإجراءات الحكومية في المطار الدولي، فممثل الحكومة وكيل مساعد في وزارة التجارة، فهل هذا شكل إدارة الحكومة؟! ● القانون الحالي الجديد صورة لكيف يدار البلد، فالمادة الخامسة

3 - اهم التوصيات التي حددتها البنك الدولي والتي تؤخذ في الاعتبار عند صياغة القانون الجديد. 4 - الاطلاع على تجارب الدول الاخرى. وفلسفة المشروع هي إلغاء السلطة التقديرية المطلقة، واتباع مبدأ العلانية في أسلوب الطرح، ضمان حيادية مجلس ادارة اللجنة وتحقيق مبدأ الاستقلالية، وتقديم الاعتبارات الفنية على الاعتبارات المالية عند تقييم العروض. ● علي الدقباسي: اطلب شطب كلام الأخ محمد الصقر، حيث

افتتح رئيس مجلس الامة احمد السعدون الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة مشروع القانون بشأن المناقصات العامة في الساعة الحادية عشرة والنصف بعد ان كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الامين العام اسما الاعضاء الحاضرين والغائبين والمعتذرين.

وتلا الامين العام نص طلب عقد الجلسة الخاصة لمناقشة التقرير الثالث للجنة المالية عن مشروع القانون بشأن المناقصات العامة.

● محمد الصقر: القانون من اهم القوانين التي تصدر من مجلس الامة، فاذا تم سلق القانون سيصدر مثل قانون البي.او.تي، هذا القانون مهم، هذا سلق للقانون، انتم تسلقون القانون على كيفكم.

● احمد السعدون: قل هذا في دورك هذا مو نظام.

وتلا الامين العام كتاب الحكومة الذي ارسلته الى المجلس تطلب فيه عدم الاستعجال في اقرار القانون، وادخال تعديلاتها المرسله على المشروع بقانون لاستيفاء جميع الجوانب، واستدعاء جميع الجهات لأخذ رأيها في القانون.

● مسلم البراك: في الجلسة السابقة اتفقنا على جلسة خاصة وقد اعطينا فرصة اسبوعا للاطلاع، والاستغراب الآن من الاخ محمد الصقر واغتراضه الآن لماذا اعترض الآن؟

● محمد الصقر: قال اسمي. ● احمد السعدون: ما خليتته يعترض عليك تبسي تخريب الجلسة وترى من السهل تخريب الجلسة.

● محمد الصقر: هذا مو قانون تأجير عقار في الجهراء للحكومة.

● مرزوق الغانم (مقرر اللجنة المالية): هذا القانون له تأثير مباشر على المواطنين، ومو نبتنا عدم حضور الجهات المعنية، هذا خطأ الحكومة التي لم تحضر اجتماعات اللجنة.

● صباح الخالد (وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الخارجية): اشكر جهد اللجنة، حضر من الحكومة خلال 6 اجتماعات وديعت الحكومة في اجتماعين ومثلت برئيس لجنة المناقصات ووزارة التجارة، بينما الجهات الحكومية الاخرى مثل النفط والاشغال والصحة والكهرياء، وهذا قانون حيوي للتوصل الى اتفاق يخدم الكويت لخمسين سنة قادمة، فأرجو اعطاء الفرصة لكل قطاعات الحكومة لإبداء الرأي حول المشروع.

● مرزوق الغانم: انتم وينكم؟ ندعوكم ولكن ما تحضرون، الحكومة هي التي تحكم من تحضر الى اللجنة، والتنسيق الحكومي - الحكومي ليس من مسؤولية اللجنة، وارققت كل الملاحظات في التقرير، وينكم طوال هالدة؟ عموما في الممكن ان تنتهي من المداولة الاولى.

● محمد الصقر (من دون ميكروفون): هذا الكلام مردود عليه، ما يجوز كلام رئيس اللجنة خطأ.

● مرزوق الغانم: انت كلامك خطأ.

● صباح الخالد: الحكومة تحضر الى اي لجنة بدعوة، وزير الدولة يوجه له الدعوة، لكن لا يستطيع وزير الدولة دعوة وزارة المالية او الداخلية او غيرها من الوزارات، نحن نستجيب للدعوة، فسنكون سعداء لو وجهت الدعوة للجهات الحكومية لمناقشة هذا الموضوع الحيوي والمهم، واستانان الرئيس في دخول المختصين من الحكومة الى القاعة.

● مرزوق الغانم (مقرر اللجنة): اقرت اللجنة خطة عمل منها:

1 - استطلاع رأي الحكومة وبصفة خاصة جهاز المناقصات المركزية.

2 - استطلاع رأي البنك الدولي ومشاركته في تقييم نظام المناقصات الحالي.

- الكليب: القانون المعروض يختلف تماماً عما قدمته الحكومة ونطالب بالبحث في تعديلاتنا العميري: من المسؤول عن تنفيذ التنمية؟! وما تعديلات الحكومة على القانون؟
- المناور: أرفض عدم إخضاع الشق الأمني والعسكري والتسليح للرقابة الشمالية: العقود التي تبرم مع المؤسسات المالية العالمية يجب أن تكون بعيدة عن التعطيل والرقابة
- دشتي: يجب أن تكون آلية إقرار هذا القانون رشيدة وعاقلة دون مزايدات
- الشاهين: غياب حق الاطلاع والشفافية مع الرأي العام والتقرير غلب عليه «المركزية»

# صباح الخالد: قانون المناقصات يحتاج إلى دراسة كل الملاحظات ليخدم الكويت الإبراهيم: وزارات الخدمات لم تستدع وإذا أقر هذا القانون فستوقف خطة التنمية

القانون يجب إظهار الجوانب القانونية بها، وذلك من خلال إشراك الفتوى والتشريع.

● مرزوق الغانم (مقرر اللجنة): وصلت إلى اللجنة المالية رسالة من رئيس المجلس باستعجال تقديم تقاريرها في بعض المواضيع منها المناقصات، والـ 1٪ هي كانت 2٪ فالقانون رأى وضع حد سقف أقل لمشاركة بعض الشركات، وهذا مرتبط بتوصية جاءت من البنك الدولي حتى تتاح الفرصة لأكثر عدد من الشركات.

● مصطفى الشمالي: استمعنا لملاحظات الأعضاء، وهو قانون مهم جداً لنا، ونحترم الجهات التي حضرت اجتماعات اللجنة، وهناك بعض الملاحظات المهمة.

لكن يجب استدعاء بعض الوزارات الأخرى، والسفر لم يجده القانون، فالأسعار تسير بنفس الطريقة السابقة، وهذا يتم مناقشته، فلماذا لا نحدد وقتاً واضحاً ومحدداً لجلسة أخرى، ونكون متفقين على جميع المواد، وهذا ليس من القوانين التي يصوت عليها من أجل التصويت فقط، لأبد من جلب كل المعلومات والتعديلات المطلوبة، فأرجو إعادته إلى اللجنة مرة أخرى، لأهمية هذا القانون.

● مرزوق الغانم (مقرر اللجنة): أنا ملتزم بقرارات المجلس، وكلام الوزير يوجه إلى المجلس، والقرار للمجلس.

● علي العمير: هناك بعض الأرقام لم تُرسلت من القانون ووضع في اللوائح، سيكون القانون أكثر مرونة، وتتغير المناقصة.

● أحمد الكليب (رئيس لجنة المناقصات): ضرورة ألا نجعل القانون مقسماً في مواده، منذ بدأت الحكومة في 2008 إلى 2010 إلى نهاية المجلس السابق لم يرفع التقرير إلى الحكومة، فنحن نسلّمنا التقرير الجلسة الماضية فقط، واجتمعت كل الجهات الحكومية وتباحثنا في 39 مادة فقط ولم نستطع إكمال باقي القوانين حتى نبدى ملاحظاتنا عليها.

● محمد الدلال: يعتبر هذا القانون إذا أقر فقرة في تشييط هناك ملاحظة على التعديلات الحكومية، وهو أن هذا القانون أفرغ من محتواه نتيجة وجود لجنة مشكلة من 5 أعضاء وبهذا يكون لجنة المناقصات الرئيسية عديمة القيمة، ويجب مراجعة هذه المادة (71) في لجنة لم يعرف الأسس المشكلة ووفقاً والجمع بين رئاسة اللجنة ورئاسة الجهاز الإداري والمالي هو توسيع صلاحيات الرئيس، وهناك تدخل في تنفيذ القرارات الصادرة من تلك اللجنة.

● رياض العبدساني (مقرر اللجنة): هذا القانون قديم ويجب تقديم التعديلات إلى اللجنة في الماداة الثانية.

● عمار العجمي: المشروع المقدم تمت مناقشته بحضور جهات الاختصاص، وكانت هناك عدة جلسات منها العطل الرسمية، وتم الاستماع إلى ملاحظات جهات الاختصاص ولم يسبق القانون سلفاً، بل أعطي هذا الموضوع حقه لو يسير كثير من المشاريع حسب الأصول لما توقفت أو تعطلت مثل توسعة المطار أو ستاد جابر والفضيحة المتعلقة به، وجسر جابر، فأرجو أن يمر في مداولته الأولى وعلى استعداد لتقبل كل الاقتراحات في الماداة الثانية، ولاخلت استنفدت من قبل أجهزة الدولة، وأتمنى أن يكون هذا الاستفتاء ملصحة الدولة، وأقوى الملاحظات هي المتعلقة بالبنك الدولي، والوقت الحالي يتطلب التغيير في الاتجاه الصحيح.

● محمد العبدالله (وزير الإعلام): إنّه بان محضر الجلسة وأرد جدول مقارن بين الأصل الحالي والمقدم من الحكومة، وأتمنى مقارنة ما ورد من الحكومة وبما انتهت إليه اللجنة.

● علي العمير: نحن بدأنا بالرسلات التي وردت من الحكومة وبها تعديلات على 39 مادة أي تصف القانون، والمشروع في أصله حكومي والتعديلات حكومية، فكيف يكون كلام وكيل الكهرباء صحيحاً؟

● كلام وزير البلدية كلام خطير، فقال إنه إذا من القانون سنتوقف التنمية، فنحن أمام عدم تفاهم نيابي حكومي حول المشروعات، صحيح هناك تعديلات تتعلق بوزارة الدفاع والبنك المركزي، ونحن مع هذه التعديلات، لكن هذا لا يعني أن يكون هناك إطار تشريعي محكم، والمادة 18 من



د.عبدالمعطي دشتي ومحمد الصقر ونبيل الفضل ود.وليد الطيباني واحمد لاري

على المادة الخامسة من القانون الجديد المتعلقة باللجنة الفنية وهي لجنة لديها مهام كبيرة لن تستطيع القيام بها جميعاً، كما أن القانون نص على وجود لجنة مركزية ونحن نتمنى ألا تكون هناك لجنة مركزية يحتل فيها قرار عمل لجنة المناقصات بشكل عام.

● عبد الوهاب الدولي (ممثل المؤسسة العسكرية): هذا المشروع هو مشروع قومي وإستراتيجي، ونحن نشترك كل من ذكر أهمية المشروع، ولكن عليه ملاحظات كثيرة، وما يهمنا هو المادة 2 من القانون المتعلقة بالمناقصات المتعلقة بالقطاع العسكري ونرجو من المجلس سعة صدره للاستماع لنا، فهذا النص شامل وعمومي ويدخل جميع المنشآت العسكرية، وكل ما يتعلق بها ومنها حتى عمال النظافة ونحن كمؤسسة عسكرية لدينا رقابة داخلية على عملنا، وكذلك هناك رقابة خارجية من ديوان المحاسبة على أعمالنا، وبالتالي ورود المؤسسات العسكرية ضمن قانون المناقصات يعني وجود رقابة أخرى نحن لسنا بحاجة لها، كما أن خضوعنا للقانون ينتهك خصوصية المؤسسة العسكرية.

● عبيد الواسمي: هناك أهمية لتعديل هذا القانون، لكن هناك ملاحظة على التعديلات الحكومية، وهو أن هذا القانون أفرغ من محتواه نتيجة وجود لجنة مشكلة من 5 أعضاء وبهذا يكون لجنة المناقصات الرئيسية عديمة القيمة، ويجب مراجعة هذه المادة (71) في لجنة لم يعرف الأسس المشكلة ووفقاً والجمع بين رئاسة اللجنة ورئاسة الجهاز الإداري والمالي هو توسيع صلاحيات الرئيس، وهناك تدخل في تنفيذ القرارات الصادرة من تلك اللجنة.

● رياض العبدساني (مقرر اللجنة): هذا القانون قديم ويجب تقديم التعديلات إلى اللجنة في الماداة الثانية.

● عمار العجمي: المشروع المقدم تمت مناقشته بحضور جهات الاختصاص، وكانت هناك عدة جلسات منها العطل الرسمية، وتم الاستماع إلى ملاحظات جهات الاختصاص ولم يسبق القانون سلفاً، بل أعطي هذا الموضوع حقه لو يسير كثير من المشاريع حسب الأصول لما توقفت أو تعطلت مثل توسعة المطار أو ستاد جابر والفضيحة المتعلقة به، وجسر جابر، فأرجو أن يمر في مداولته الأولى وعلى استعداد لتقبل كل الاقتراحات في الماداة الثانية، ولاخلت استنفدت من قبل أجهزة الدولة، وأتمنى أن يكون هذا الاستفتاء ملصحة الدولة، وأقوى الملاحظات هي المتعلقة بالبنك الدولي، والوقت الحالي يتطلب التغيير في الاتجاه الصحيح.

● محمد العبدالله (وزير الإعلام): إنّه بان محضر الجلسة وأرد جدول مقارن بين الأصل الحالي والمقدم من الحكومة، وأتمنى مقارنة ما ورد من الحكومة وبما انتهت إليه اللجنة.

● علي العمير: نحن بدأنا بالرسلات التي وردت من الحكومة وبها تعديلات على 39 مادة أي تصف القانون، والمشروع في أصله حكومي والتعديلات حكومية، فكيف يكون كلام وكيل الكهرباء صحيحاً؟

● كلام وزير البلدية كلام خطير، فقال إنه إذا من القانون سنتوقف التنمية، فنحن أمام عدم تفاهم نيابي حكومي حول المشروعات، صحيح هناك تعديلات تتعلق بوزارة الدفاع والبنك المركزي، ونحن مع هذه التعديلات، لكن هذا لا يعني أن يكون هناك إطار تشريعي محكم، والمادة 18 من

أعمال هيئة أسواق المال. وبالنسبة للميزانية المستقلة يجب إعادة النظر فيها أما استبعاد الجهات الحكومية من اللجنة المركزية للمناقصات، فنحن مع هذا التعديل.

● أحمد الجسار (وكيل وزارة الكهرباء): نحن لم نر القانون إلا الأسبوع الماضي، وأتمنى أن أوضح بعض النقاط المتعلقة بعمل وزارة الكهرباء وتمننا، فأماة الأولى من القانون تنص عند تعريفها للاصناف تعرف الكهرباء بأنها «صنف» وبالتالي هي تخضع لقانون المناقصات، بمعنى أن من يريد الحصول على كهرباء من وزارة الكهرباء، عليه



الشيخ محمد العبدالله يقرأ اللائحة



مصطفى الشمالي ونائب الرئيس خالد السلطان



أنس الصالح في حوار مع د.عبيد الواسمي بحضور علي الدقباسي



رئيس لجنة المناقصات احمد الكليب وقيادات الجهات المعنية على المنصة



مصافحة بين خالد السلطان ونبيل الفضل



احمد الكليب يرد على ملاحظات النواب



أنس الصالح في حوار مع د.عبيد الواسمي بحضور علي الدقباسي



رئيس لجنة المناقصات احمد الكليب وقيادات الجهات المعنية على المنصة

التطور في مجال الشراء وتتوافق مع التوصيات العالمية، ولا يمكن تصنيف المقاول من الباطن بل يجب أن يكون للتصنيف للمقاول الرئيسي، ولا توجد أي معايير للفرقة بين المشروع الصغير والمتوسط، ومادام الأمر يتعلق بالاسرار العسكرية، فلا بد أن يراعى ذلك حفاظاً على سرية المعلومات.

● مرزوق الغانم (مقرر اللجنة): نعم هناك نقاط ذكرت فيها وجهة من قبل النائب محمد الكندري.

● محمد الكندري: نصت المادة 13: يجوز للجهات المتظلم إذا نزل عنها الطرف المنافس بالعرض 20

السلطان: راعينا في قانون المناقصات التي تحقق الشفافية وتقضي على الفساد

الكندري: يجب مراعاة سرية المعلومات المتعلقة بالاسرار العسكرية وبالتسليح

الواسمي: تشكيل لجنة فنية من 5 أعضاء يجعل لجنة المناقصات الرئيسية عديمة الفائدة

العمير: يجب إظهار الجوانب التشريعية من خلال إشراك «الفتوى والتشريع»

الدلال: من الضروري استثناء البنك المركزي ووزارة الدفاع من القانون

عاشور: الحكومة لا تريد القوانين التي تبين الشفافية والعدالة

الدمخي: هذا القانون هو بوابة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص

المسلم: القرار السياسي في لجنة المناقصات واضح فيجب سد الثغرات التشريعية

الطريحي: من الضروري وجود لجنة للتظلمات واستقبال الشكاوى

المطر: أريد متطلبات البنك المركزي وسرية طباعة الأوراق النقدية

مناقصات والآن تأتي وتريد تعطيله، هذا القانون هو الذي ينفذ خطة التنمية، والمادة 109 من اللائحة تخص على وجود مشاريع الحكومة على جدول الاعمال مسا لم تطلب الحكومة سحبه، ولجنة المناقصات هي اللجنة السابقة في المجلس السابق والحكومة السابقة. لا يعمل كل ما تقدم قانوناً تأتي الحكومة وتطلب تأجيله، فأنا انتساءل ما ملاحظات الحكومة؟ ما المواد التي ستدمر البلد؟ المسؤول عن تنفيذ التنمية من الذي يعرف خطة التنمية المجلس أم الحكومة؟ أرجو أنه إذا كانت هناك مواد تدمر البلد، «مو حنا اللي ندمر البلد».

● أسامة المناور: هناك نقطة غير منطقيه موجودة في القانون، هي ان يخضع للرقابة الشق المدني والعسكري والتسليح، ولا يجوز ترك التسليح دون رقابة، لأنه اوقت صفقة مدراء مهمة جدا مع تركيا لان المسؤول عنها لم يكن له مصلحة في هذه الصفقة وهو مدير اللجنة الأمنية ووجه الحكومة في صفقة مع جنوب افريقيا لان له مصلحة فيها.

مصطفى الشمالي (وزير المالية): صحيح الحكومة تقدمت بهذا المشروع وصحيح أنه تمت المناقشة، لكن بشكله الحالي معيب، المادة 14 من قانون 32 لسنة 1962 لقانون البنك المركزي اعطت حرية الحركة للبنوك ولديه استثناءات من قانون المناقصات وليست المباني فقط ولكن غيرها، ونحتاج إلى اموال تدفع، وهناك مدى لسرية المعلومات المطلوبة، والعقود التي تبرم مع المؤسسات العالمية يجب ان تكون بعيدة عن التعطيل، وهذه كلها مراقبة لاحقاً من قبل ديوان المحاسبة، لكن الرقابة الاولى وعقد التصاريح من المناقصات ستتعيق البنك المركزي وتشله شللاً تاماً، فأرجو إعادة التقرير للجنة حتى تتبادل وجهات النظر.

طباعة أوراق النقد بها جزء كبير من السرية والاسعرضها لعمليات التزوير، لا بد ان نعد البنك المركزي عن هذه الرقابة المسبقة، وجميع البنوك العالمية اذا وجدت عمليات رقابة فتن تتعامل معنا.

هناك شركات معروفة بالبعد عن التسليح هذه الخصوصية لا بد ان تكون حريصون عليها، بالإضافة إلى الاسرار العسكرية التي تتعلق بالأجهزة الدفاعية والأسلحة فلا بد ان تكون هذه الجهات كلها متواجدة في اللجنة.

● مرزوق الغانم (مقرر اللجنة): هذا النقاش تم على المادة 8 وكان هناك نقاش حول هذه الامور وتم التصويت عليها، لكن هل هناك تعديل معين سنقدمه انت اليوم؟ والأرقام التي قال عنها وزير الكهرباء غير دقيقة (مصدرها الوزير الذي جنبه - وزير المالية).

● مصطفى الشمالي: اطلب استبعاد البنك المركزي من كل اعمال لجنة المناقصات وذلك من خلال تفعيل المادة 14.

● خالد السلطان: استغرب من الحكومة التي اشغلت سنتين على المشروع وعندما اتانا استعجلنا في المشروع وهناك نواقص في نظام المناقصات عندنا في البلد، نحن نستدعي الحكومة وتأتي بممثلها، وانت بملاحظاتك، وعن البنك المركزي ناقشنا اعطاء خصوصية له وراعينا ذلك، وكلام الشمالي غير مقبول، لماذا اتينا لهذا المجلس؟ اتينا لمحاربة الفساد، فلا بد من اقرار الماداة الاولى اليوم، فلماذا هذا التعطيل؟ واستدعينا البنك الدولي ودوا أخرى واستبقينا من مشاريع هذه الدول المواد الجيدة وكانت هناك فوضى في المناقصات لا يمكن السيطرة عليها، وراعينا في المشروع جميع الجوانب التي تحقق الشفافية والقضاء على الفساد، منها اقتراح بادارة فنية واعطينا صلاحية تأهيل شركات اضافية للمشروع انما يطبخ القانون ويوضع 3 مقاولين ويتفقون مع بعضهم لزيادة السعر، هذا غير مقبول.

● عبدالمعطي دشتي: اتمنى قفل باب النقاش لأن هناك لجنة حماية المال العام منعقدة الآن خلال انعقاد الجلسة، لا يجوز.

● محمد الكندري: هذا القانون من القوانين المهمة، وأهميته تأتي من حجم ميزانيات الوزارات وتعاملاتها المالية التي بلغت 20٪ من ميزانية الدولة، وتأتي التعديلات لكي تتماشى مع

● محمد الكندري: نصت المادة 13: يجوز للجهات المتظلم إذا نزل عنها الطرف المنافس بالعرض 20

# الدقباسي: القانون الحالي يعزز الفساد ويوزع المناقصات دون رقابة الغانم: القانون من ضمن متطلبات الخطة السنوية الأولى والخطة الرباعية



صالح عاشور وعبدان المطوع يجاوران سمو رئيس الحكومة



د.حمد المطر ومرزوق الغانم والشيخ صباح الخالد والشيخ محمد العبدالله مع قيادات «المناقصات»



فلاح الصواغ ود.خالد شخير يستمعان لانس الصالح

هو مشروع المناقصات وكذا الخطة الرباعية.

● عادل الدمخي: هذا القانون هو بداية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لذا يجب ان يواكب القوانين العصرية، لكن الحكومة استيقظت من نومها متأخرا فجاءت بحدها وحديثها لسحب المشروع، نقره مداولة أولى فالشعب الكويتي ينتظر هذا الانجاز وفي مداولة الثانية تنتظر في جميع التعديلات. وزير المالية والكهرباء اعترضوا على المادة الخامسة وعندما قدموا تعديلاتهما قالا فقط «استبدال» فتعدلاتهما مختلفان عليها، فالعقد الفني هو اهم شيء، لا بد من وجود جهاز فني متخصص.

● احمد الكليب: ما طرحه صالح عاشور في محله فيما يتعلق بإعادة النظر بالمادة 5، فهذه المادة تقراً على المادة 71 فهي تكمل المادة 5 وخطورة هذا النص اعطاء اللجنة صلاحيات أعلى من ديوان المحاسبة ومجلس الوزراء ولجنة المناقصات العامة.

● حمد المطر: الفكرة العامة للمشروع هي فتح العطاءين المالي والعقدي، هناك لعب في المناقصات، نعلم طبيعة المناقصات خصوصا في القطاع النفطي، واتفق مع متطلبات البنك المركزي وسرية طباعة الأوراق النقدية، نحن نريد تقليل حجم الفساد، بلانا كله في القطاع العسكري، اللعب في الاسلحة والطائرات من حكومات سابقة، الحكومة التي كان البعض يدافع عنها.

● عبدالله الطريجي: هناك توافق على الحاجة لتعديل قانون المناقصات، فاما ان يكون التعديل نقلة نوعية مميزة او الرجوع الى الوراء واتمنى من

القوانين لا يمكن ان تنفذ الاصلاح مدام القائم عليها لا يريد الاصلاح.

● خالد الطاحوس: هذا المشروع لوقف حجم العبث والفساد الذي يمارس وانتهاك القانون في لجنة المناقصات ونرفض حديث الحكومة عن مسالة الفساد، فلديها هاجس فيما يتعلق بالقطاعات العسكرية فهي اول القطاعات التي يجب ان تخضع للرقابة، تخيل ان وزارة الدفاع لها لجنة مناقصات خاصة، واذا اردنا حماية المال العام فعليا التصدي لهذه المؤسسات التي يعتقد البعض انها مؤسسات خاصة.

نحن نريد اقرار شئء يحمي المال ويحمي المؤسسات ويجب ان يقر في مداولة أولى وكلام الوزراء مأخوذ خيره.

● احمد السعدون: هل يوافق المجلس على التقرير من حيث المبدأ (موافقة).

● صباح الخالد: من باب التعاون نوافق على المداولة الأولى وسنناقش التعديلات مع الاخوان في اللجنة.

● مرزوق الغانم: اتمنى ان تاتي التعديلات والملاحظات الى اللجنة مكتوبة وامهالنا مزيدا من الوقت لاستدعاء الجهات المعنية.

وجرى التصويت ذاء بالاسم على المداولة الأولى لقانون المناقصات العامة وكانت النتيجة: موافقة 48، عدم موافقة 3، حضور 48 (موافقة على المداولة الأولى).

المداولة الثانية ستكون في 2012/4/24 وترفع الجلسة وكانت الساعة تشير الى الساعة 3 عصرا.

السياسي في لجنة المناقصات واضح وكانت تلغي مناقصات ولكن بسبب خلافات بين تجار كبار، ونحتاج جيشاً جراراً من الموظفين الذين يتابعون الفساد، لجنة تظلمات على لجنة مناقصات بها يصبح القرار سياسيا وكاننا الغينا لجنة المناقصات الاصلية، ومع القانون يصله ويجب ان يقر في المداولة الأولى.

● احمد الكليب: يشهد الله منذ تعييننا في هذه اللجنة لم يصدر اي قرار سياسي في الغاء اي مناقصة لكن القانون يعطي الحق للغاء المناقصة، لكن يشهد الله ان اي قيادي قال لنا «رشوا» او الغوا» وبذلك نحتاج القانون لعدم التأخير في مسألة انتهاء الضمان المالي.

● فيصل المسلم: اعرف معلومات كبيرة مثل مدرج المطار وجسر جابر ومستشفى جابر، ولكن صراع التجار والوزراء التجار واضح في الكويت، وهذا النوع السلبي يؤدي الى نوع من الشدة في التشريع.

● رياض العبدساني: القانون مشروع حكومي واقرارنا توصيات البنك الدولي واستدعيانا لجنة المناقصات فدعونا نواكب التطور العالمي ويجب اخضاع القطاعين العسكري والنفطي لقانون المناقصات ليقاف حالات الفساد ولو وجد القانون اiban الصفة المشبوهة لرأس الخس الذي وصلت قيمته الى 13 ديناراً لاوقفها فوراً.

● جمعان الحريش: هناك اشكالية في تأخر كثير من المناقصات فلجنة واحدة تدير كل المناقصات فهذا مستحيل ان يتم ولا تملك اللجنة الا ان تحقق

100 مليون جنيه استرليني، وتأخذ مناقصات بمئات الملايين، ولنقر القانون اليوم في المداولة الأولى ولننظر في التعديلات الحكومية اذا كان بها شيء لمزيد من المحافظة على المال العام، ولم يكن للجنة المناقصات دور للشركات المخالفة مع ديوان المحاسبة.

● فيصل المسلم: جاءتنا كثير من الملاحظات من كل الشرائح او الممارسين ومع مبدأ اقراره في مداولة أولى، ولكن الاساس التشريعي عام ومجرد وكل الفساد الذي استشرى في البلد بسببه اخترت كل الأجهزة في الدولة، وكبر غول الفساد، ونحاول ان نحارب الفساد بسد هذه الثغرات التشريعية والدخول في التفاصيل بولد اخطاء، وهذا القانون على اهميته بالنسبة للواقع المرير، لكن ان يكون في لجنة المناقصات، القرار

تم الغاؤها، لان الوكيل عيب على المال العام وجعلنا المال الخارج، لانهم لم يستعملوا مبدأ الوكالة.

● الصيفي الصيفي: الهدف من القانون هو المحافظة على المال العام الذي انتهك عبر تفصيل بعض المناقصات لبعض الشركات وعندنا امثلة في المباني الانشائية مثل البنك المركزي بـ 130 مليون دينار واي شركة ممكن تتفذه بنصف المبلغ.

وسعر الخرسانة 375 دينارا للمتر المكعب وهناك عقد شل الذي تتجاوز قيمته 800 مليون دينار وهو عقد استشاري لم يمر على لجنة المناقصات وتكلفة الاستشاري 2,8 مليون دولار سنويا لمدة 5 سنوات، وهناك جهة لا بد ان تخضع للقانون وهي وزارة الدفاع فهناك مخالفات كثيرة وهناك شركة رسماها

اللجنة المالية الأخذ باقتراحات وتعديلات الحكومة في المداولة الثانية، واتمنى ان يكون للقطاع الخاص دور وتؤخذ في الاعتبار ملاحظاتهم، ومن الضروري وجود لجنة للتظلمات ضمن القانون وهي الجهة المستقبلية للشكاوى قبل ان يتم التحول الى باب رفع القضايا امام القضاء وعلى اللجنة عقد سلسلة من الاجتماعات المتتالية والمكثفة، لانتهاه من الموضوع.

● محمد الخليفة: هذا الاقتراح وطني واستراتيجي ويجب ان يخرج بصورة واضحة وقانونية ليس بها خلل لان الخلل سيعلتنا ويعطل التنمية التي مبلغها 37 مليارا، أؤيد تأجيله شهرا للخروج بصورة جيدة وعلى الجميع حكومة واعضاء تقديم تعديلاتهم على المشروع، ويجب ان تكون هناك شفافية في المناقصات، لان الوكالات

اللجنة المالية الأخذ باقتراحات وتعديلات الحكومة في المداولة الثانية، واتمنى ان يكون للقطاع الخاص دور وتؤخذ في الاعتبار ملاحظاتهم، ومن الضروري وجود لجنة للتظلمات ضمن القانون وهي الجهة المستقبلية للشكاوى قبل ان يتم التحول الى باب رفع القضايا امام القضاء وعلى اللجنة عقد سلسلة من الاجتماعات المتتالية والمكثفة، لانتهاه من الموضوع.

● محمد الخليفة: هذا الاقتراح وطني واستراتيجي ويجب ان يخرج بصورة واضحة وقانونية ليس بها خلل لان الخلل سيعلتنا ويعطل التنمية التي مبلغها 37 مليارا، أؤيد تأجيله شهرا للخروج بصورة جيدة وعلى الجميع حكومة واعضاء تقديم تعديلاتهم على المشروع، ويجب ان تكون هناك شفافية في المناقصات، لان الوكالات

اللجنة المالية الأخذ باقتراحات وتعديلات الحكومة في المداولة الثانية، واتمنى ان يكون للقطاع الخاص دور وتؤخذ في الاعتبار ملاحظاتهم، ومن الضروري وجود لجنة للتظلمات ضمن القانون وهي الجهة المستقبلية للشكاوى قبل ان يتم التحول الى باب رفع القضايا امام القضاء وعلى اللجنة عقد سلسلة من الاجتماعات المتتالية والمكثفة، لانتهاه من الموضوع.

● محمد الخليفة: هذا الاقتراح وطني واستراتيجي ويجب ان يخرج بصورة واضحة وقانونية ليس بها خلل لان الخلل سيعلتنا ويعطل التنمية التي مبلغها 37 مليارا، أؤيد تأجيله شهرا للخروج بصورة جيدة وعلى الجميع حكومة واعضاء تقديم تعديلاتهم على المشروع، ويجب ان تكون هناك شفافية في المناقصات، لان الوكالات

## الأذنية: قانون المعاملات الإلكترونية نقلة نوعية للمؤسسات الحكومية والخاصة

الالكترونية اوضح ان البنود جاءت شامة لكل متطلبات اقرار قانون «عصري ذي صدى عالمي» يبين مدى اهتمام الدولة بتوفير الحماية اللازمة للأفراد والمؤسسات التي تتعامل معها الكترونيا وتضع القوانين والقواعد اللازمة لبرام تلك المعاملات. ونكر ان مشروع القانون اشتمل على التعريفات والقواعد الخاصة بالاستندات والسجلات والمعلومات والرسائل الالكترونية والتوقيع الالكتروني وكيفية الاعتراف بها وتخزينها ونقلها إضافة الى تبيان دور ومسؤولية المؤسسات التي تصدر شهادات التصديق الالكتروني.

وقال الأذنية ان القانون افرد حيزا خاصا

الالكترونية اوضح ان البنود جاءت شامة لكل متطلبات اقرار قانون «عصري ذي صدى عالمي» يبين مدى اهتمام الدولة بتوفير الحماية اللازمة للأفراد والمؤسسات التي تتعامل معها الكترونيا وتضع القوانين والقواعد اللازمة لبرام تلك المعاملات. ونكر ان مشروع القانون اشتمل على التعريفات والقواعد الخاصة بالاستندات والسجلات والمعلومات والرسائل الالكترونية والتوقيع الالكتروني وكيفية الاعتراف بها وتخزينها ونقلها إضافة الى تبيان دور ومسؤولية المؤسسات التي تصدر شهادات التصديق الالكتروني.

وقال الأذنية ان القانون افرد حيزا خاصا

الالكترونية اوضح ان البنود جاءت شامة لكل متطلبات اقرار قانون «عصري ذي صدى عالمي» يبين مدى اهتمام الدولة بتوفير الحماية اللازمة للأفراد والمؤسسات التي تتعامل معها الكترونيا وتضع القوانين والقواعد اللازمة لبرام تلك المعاملات. ونكر ان مشروع القانون اشتمل على التعريفات والقواعد الخاصة بالاستندات والسجلات والمعلومات والرسائل الالكترونية والتوقيع الالكتروني وكيفية الاعتراف بها وتخزينها ونقلها إضافة الى تبيان دور ومسؤولية المؤسسات التي تصدر شهادات التصديق الالكتروني.

وقال الأذنية ان القانون افرد حيزا خاصا

الالكترونية اوضح ان البنود جاءت شامة لكل متطلبات اقرار قانون «عصري ذي صدى عالمي» يبين مدى اهتمام الدولة بتوفير الحماية اللازمة للأفراد والمؤسسات التي تتعامل معها الكترونيا وتضع القوانين والقواعد اللازمة لبرام تلك المعاملات. ونكر ان مشروع القانون اشتمل على التعريفات والقواعد الخاصة بالاستندات والسجلات والمعلومات والرسائل الالكترونية والتوقيع الالكتروني وكيفية الاعتراف بها وتخزينها ونقلها إضافة الى تبيان دور ومسؤولية المؤسسات التي تصدر شهادات التصديق الالكتروني.

وقال الأذنية ان القانون افرد حيزا خاصا

## الهاجري يشيد بالنتائج الإيجابية التي خرجت بها اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

مكناة الكويت الخاصة لدى القيادة الاوغندية وولاقته القوية بصاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد.

ونقل السفير الهاجري عن الرئيس موسيفيني اشادته بحكمة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد وتاكيد تلبية الدعوة لحضور القمة العربية - الافريقية المزمع عقدها في الكويت العام المقبل.

واضاف ان الرئيس موسيفيني اشار خلال اللقاء الى مساهمات الكويت في الجانبين الرسمي والشعبي في تنمية القارة الافريقية بشكل عام واوغندا بشكل خاص «واستذكر مبادر سمو الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد ابان الغزو الصدامي للبلاد في عام 1990 عندما امر، طيب الله ثراه، باسقاط الديون عن الدول النامية».

وقال الهاجري ان الرئيس موسيفيني «توقف عند هذه الجملة طويلا وقال انه وان لم يلتق شخصيا بسمو الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد لكن افعاله ومبادرته الكريمة حينذاك كانت ولا تزال يتلمسها العالم اجمع».

واضاف ان المسؤولين الاوغنديين اعربوا عن موافقتهم على اعتماد سفير دولة الكويت لدى اثيوبيا سفيرا غير مقيم للكويت لدى اوغندا «الامر الذي يعكس رغبة القيادة الاوغندية الاكيدة بتعزيز العلاقات الثنائية مع الكويت ونتمنى ان ينعكس ذلك على تنمية العلاقات بين البلدين الصديقين ويدفع باتجاه تطويرها».

واشاد بالانطباع الذي خرج به الرئيس السعدون وعضءا وقد الشعب البرلمانية من زيارتهم لاوغندا وحضورهم اعمال المؤتمر البرلماني واعمال اللجان وكذلك لقاءاتهم مع كبار مسؤولي الدولة «حيث لمسوا عمق العلاقة الكويتية - الاوغندية».

وجدد تأكيد الاثر الايجابي لمداخلات الرئيس السعدون في اعتماد المقترحين الاماراتي والمصري حول الوضع في سورية ودمجها مع المقترحات المقدمة بهذا الشأن من بريطانيا وكندا وفرنسا للخروج بمقترح واحد واعتماده بندا اضافيا على جدول اعمال الاجتماع البرلماني الدولي.

## الحريش يقترح منح المكاتب الثقافية صلاحية معادلة الشهادات

قدم النائب جمعان الحريش اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما يتعرض له طلبة وطالبات الكويت الخريجون والذين انهوا دراساتهم في الخارج من معاناة حقيقية في معادلة وتصديق شهاداتهم في ادارة المعادلات بوزارة التعليم العالي نتيجة لطول فترات الانتظار لمعادلة الشهادات، حيث ان الطريقة السليمة المتبعة حاليا بالوزارة والمعتمدة منذ سنوات اثبتت فشلها وعدم جدواها والتي لم تقم الوزارة بالبحث بشأنها عن اي حلول جديدة لتخفيف معاناة طول الانتظار للطلبة الخريجين من الخارج رغم كثرة الشكاوى والمناشدات، خاصة ان فترات الانتظار الطويلة واعتماد اجراءات روتينية عقيمة تسببت في ضياع فرص وظيفية مناسبة على الخريجين وادت الى تأخيرهم لفترات طويلة في الانضمام الى سوق العمل، الامر الذي يتطلب سرعة منح صلاحية المعادلة وتصديق الشهادات للمكاتب الثقافية بالسفارات الكويتية في الخارج كل وفق الدولة التي خرج فيها الطالب، خصوصا ان هذه المكاتب الثقافية ذات اتصال مباشر مع الجامعات والهيئات الاكاديمية في الدول التي تعمل بها، كما انها متابعه لحالة كل طالب من بداية دراسته مع بقاء اعتماد وزارة التعليم العالي لخريجي الدول التي لا توجد بها مكاتب ثقافية كويتية وذلك من اجل تسهيل وتبسيط هذه الاجراءات على الخريجين من الخارج كما تساهم في تخفيف جزء كبير من الضغط عنها بوزارة التعليم العالي. وجاء نص الاقتراح كالتالي: منح صلاحية معادلة وتصديق شهادات الطلبة والطالبات الخريجين الى المكاتب الثقافية الكويتية واعتماد وزارة التعليم العالي لشهادات الخريجين من الدول التي لا تتوافر فيها مكاتب ثقافية.

## البراك يطالب بإقرار قانون التمديد للعسكريين بعد الستين

دعا النائب مسلم البراك الى «ضرورة إقرار الاقتراح بقانون الذي قدمته كتلة العمل الشعبي في شأن التمديد للعسكريين لمدة 5 سنوات بعد بلوغهم سن الستين وإدخال هذه المدة في حساب التقاعد أسوة برجال الشرطة العاملين في وزارة الداخلية».

واكد البراك في تصريح صحفي أهمية إقرار هذا التعديل على قانون الجيش سريعا للاستفادة من الخبرات العسكرية والكفاءات التي توشك خدماتهم على الانتهاء وفقا للقانون الحالي وهم على مشارف الستين عاما، وهو ما يستدعي ضرورة العمل وفق آلية متسارعة لإقرار هذا الاقتراح بقانون الذي يعطي وزير الدفاع الحق في التمديد للعسكريين لمدة 5 سنوات بعد الستين.

وأشار البراك الى أن هناك من العسكريين الذين خدموا في المؤسسة العسكرية لفترات طويلة تجاوزت الثلاثين والأربعين عاما بإخلاص وأمانة اكتسبوا خلالها الخبرة الكافية التي تؤهلهم للتدريب وخدمة العناصر الشابة وإعطائهم جانبا مهما من هذه الخبرة المكتسبة نتيجة سنوات طويلة من العمل الجاد في الميدان العسكرية المختلفة.

وشدد البراك على ضرورة التمسك

## الشايع يصف حجز الهاجري بالتعسف

شجب النائب شايع الهاجري تصرف الحكومة تجاه احد ابطال المقاومة الكويتية نهار الهاجري، مشيرا الى ان حجزه كان تعسفا، وان الحكومة ما زالت تخشى من ردود الافعال، حيث ان الهاجري حرق العلم الايراني كتعبير عن رايه ازاء التدخل الايراني الذي تمت الاشارة له بصراحة حتى على مستوى قادة مجلس التعاون في بيانات القمة.

واستغرب الشايع استمرار حجز الهاجري قائلا: ان كان نهار الهاجري لم يغادر الكويت ابان الغزو الغاشم وانخرط في المقاومة وكان بطلا من ابطالها، فهل سيهرب من النيابة او القضاء العادل للدولة التي يفديها بروحه؟

## المناور يقترح إنشاء حدائق عامة في ضاحية عبدالله المبارك

قدم النائب أسامة المناور اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تفقثر ضاحية عبدالله المبارك الى وجود الحدائق العامة، لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة في برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة المؤقر.

ونص الاقتراح كالتالي:

- 1 - مطالبة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بإنشاء حدائق عامة في جميع القطع السكنية بالضاحية بما يخدم أهالي الضاحية، وتكون متنفسا لهم.
- 2 - العمل على تشجير الطرق والشوارع المحيطة بضاحية عبدالله المبارك.
- 3 - الاستعجال في توصيل المياه الصليبية لضاحية عبدالله المبارك.

## المناور يقترح إنشاء حدائق عامة في ضاحية عبدالله المبارك

قدم النائب أسامة المناور اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تفقثر ضاحية عبدالله المبارك الى وجود الحدائق العامة، لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة في برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة المؤقر.

ونص الاقتراح كالتالي:

- 1 - مطالبة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بإنشاء حدائق عامة في جميع القطع السكنية بالضاحية بما يخدم أهالي الضاحية، وتكون متنفسا لهم.
- 2 - العمل على تشجير الطرق والشوارع المحيطة بضاحية عبدالله المبارك.
- 3 - الاستعجال في توصيل المياه الصليبية لضاحية عبدالله المبارك.

## المناور يقترح إنشاء حدائق عامة في ضاحية عبدالله المبارك

قدم النائب أسامة المناور اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تفقثر ضاحية عبدالله المبارك الى وجود الحدائق العامة، لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة في برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة المؤقر.

ونص الاقتراح كالتالي:

- 1 - مطالبة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بإنشاء حدائق عامة في جميع القطع السكنية بالضاحية بما يخدم أهالي الضاحية، وتكون متنفسا لهم.
- 2 - العمل على تشجير الطرق والشوارع المحيطة بضاحية عبدالله المبارك.
- 3 - الاستعجال في توصيل المياه الصليبية لضاحية عبدالله المبارك.